

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة دروس في:

تاريخ الجزائر السياسي

من إعداد: د. تراكة جمال

فهرس المطبوعة

.....	الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1962)
.....	الجزائر غداة الاحتلال
.....	عملية الغزو:
.....	المقاومة الجزائرية
.....	بداية المقاومة الجزائرية
.....	المقاومة المنظمة في الغرب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر:
.....	المقاومة المنظمة في الشرق الجزائري بقيادة أحمد باي:
.....	استمرار الثورات:
.....	بعض أبرز المقاومات الشعبية 1830-1920
.....	السياسة الفرنسية في الجزائر و الواقع الاستعماري
.....	الحركة الوطنية
.....	النضال بعد الحرب العالمية الثانية
.....	الثورة التحريرية 1954-1962م
.....	دوافع تفجير الثورة
.....	التحضير للثورة
.....	انعكاسات مؤتمر الصومام
.....	مرحلة حرب الإبادة بعد 1958م:
.....	مرحلة التفاوض و تقرير المصير
.....	حصيلة الحرب
.....	بعد الاستقلال
.....	خاتمة

الاستعمار الفرنسي للجزائر(1830-1962)

الجزائر غداة الاحتلال

كانت الجزائر خلال العهد العثماني من أقوى الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما كانت تحتل مكانة خاصة في دولة الخلافة هذه إذ كانت تتمتع باستقلال كامل مكنها من ربط علاقات سياسية وتجارية مع أغلب دول العالم، بل وهي أول دولة اعترفت بحكومة الثورة الفرنسية عام 1789 م وبالثورة الأمريكية بعد استقلالها عن التاج البريطاني عام 1776م. كان الإسم الحقيقي للدولة الجزائرية هو "أيلالة الجزائر" وأحيانا إسم " جمهورية الجزائر" أو " مملكة الجزائر"، وبهذه الأسماء أبرمت عشرات المعاهدات مع دول العالم .

كما بلغ أسطولها البحري قوة عظيمة بحيث استطاع خلال القرن الثامن عشر إحداث نظام للملاحة في المتوسط يضمن أمن الدولة الجزائرية خاصة والدولة العثمانية عامة وبصورة أعم بالنسبة للتجارة الدولية في هذا البحر، وهو ما جعل الدول الأوربية تعمل على إنهاء هذا النظام تحت غطاء إنهاء ما كان يسمى بـ " القرصنة " التي كانت تمارسها جموع المغامرين الأوربيين بموافقة دولهم ومؤازرتهم. في حين أن ذلك كان أسلوبا دفاعيا لمواجهة المد الاستعماري الذي انطلق منذ القرن الخامس عشر والذي دخلت الجزائر بمحض اختيارها من أجله ضمن "الخلافة العثمانية " وتحت حمايتها.

اتفقت الدول الأوربية في مؤتمر فيينا على تحطيم أيلالة الجزائر

لقد بادرت فرنسا في "مؤتمر فيينا" 1814/ 1815 م بطرح موضوع " أيلالة الجزائر " فاتفق المؤتمر على تحطيم هذه الدولة في مؤتمر " إكس لا شابيل " عام 1819 م حيث وافقت 30 دولة أوربية على فكرة القضاء على " دولة الجزائر " و أسندت المهمة إلى فرنسا وانكلترا ، و توفرت الظروف المناسبة للغزو عندما تمكنت بحرية البلدين من تدمير الأسطول الجزائري في معركة " نافران " Navarin سنة 1827م، حيث كان في نجدة الأسطول العثماني وبذلك انتهت السيطرة الجزائرية على البحر الأبيض المتوسط .

عملية الغزو:

لقد كانت حادثة المروحة الذريعة التي بررت بها فرنسا عملية غزو الجزائر. فقد أدعى قنصل فرنسا أن الداى حسين ضربه بالمروحة نتيجة لاشتداد الخصام بينهما نظرا لعدم التزام فرنسا بدفع ديونها للخزينة الجزائرية التى قدمت لها على شكل قروض مالية ومواد غذائية بصفة خاصة خلال المجاعة التى اجتاحت فرنسا بعد ثورة 1789م، والتي قدرت بـ 20 مليون فرنك ذهبي فى ذلك الوقت. فقرر الملك الفرنسي شارل العاشر إرسال أسطولاً بحرياً مبرراً عملية الغزو بالثأر لشرف فرنسا و الانتقام من الداى حسين .

إن الدوافع الحقيقية للإحتلال كانت غير ذلك، فبالإضافة إلى الصراع الديني القديم بين المسيحية و الإسلام كان يسعى الإحتلال إلى الرفع من شعبية الملك شارل العاشر المنحطة و السطو على خيرات الجزائر والتهرب من دفع الديون. وكان القرار النهائي بشن الحملة قد اتخذ يوم 30 جانفي 1830م، حيث قام الملك الفرنسي بتعيين كل من الكونت دي بورمون قائدا عاما للحملة والأميرال دوبري (Duperré) قائدا للأسطول، وفي ماي 1830م حررت الحكومة الفرنسية وثيقتين لتبرير حملتها، الوثيقة الأولى موجهة للدول الأوربية، والثانية للشعب الجزائري، تعلن فيها أن حملتها تستهدف تأديب العثمانيين وتحرير الجزائريين من سيطرتهم .

وفي 25 ماي 1830م إنطلقت الحملة الفرنسية تجاه الشواطئ الجزائرية من ميناء طولون (Toulon)، وقد وضعت خطة الحملة وفق ما رسمه المهندس العسكري الخبير بوتان (Boutin) الذي جاء إلى الجزائر سنة 1808م للتجسس عليها بطلب من الإمبراطور نابليون بونابرت كان تعداد الحملة حوالي 37.000 رجل موزعين على 03 فرق وعلى رأس كل واحدة منها جنرالاً، تحملهم 675 سفينة عليها 112 مدفعا ووصلت الحملة إلى شاطئ سيدي فرج يوم 13 جوان 1830م وشرعت في عملية الإنزال مباشرة في اليوم الموالي.

المقاومة الجزائرية

بداية المقاومة الجزائرية

قام ديوان الداوي بقيادة حسين باشا بوضع خطة المواجهة على أساس أن يكون خط الدفاع الأول في قرية اسطاوالي لعرقلة عملية تقدم القوات الفرنسية نحو هذه القرية التي لم تستطع الوصول إليها إلا في 19 جوان، وفي اسطاوالي تمت أول مواجهة حقيقية بين الطرفين . وكان لأنهمزام الجيش الجزائري انعكاسات سلبية وخطيرة على معنويات الجيش مما دفع بالداوي حسين إلى استدعاء المفتي محمد بن العنابي ليطلب منه جمع الشعب وإقناع الناس بالجهاد دفاعا عن البلاد، ونصب باي التيطري قائدا على الجيش إلا أن كل ذلك كان بدون جدوى

الإنهمزام في معركة سطاوالي فتح الباب واسعا أمام إحتلال مدينة الجزائر فقد تمكنت القوات الفرنسية من الوصول إلى مدينة الجزائر وإرغام الداوي حسين على توقيع معاهدة الاستسلام في 5 جويلية والتي تنص على تسليم مدينة الجزائر وتعهد الطرف الفرنسي بالحفاظ على حرية الدين الإسلامي وعلى أملاك الأهالي وتجارتهم وصناعاتهم واحترام نسائهم وحرمااتهم. وأمام حالة شعور السلطة عقدت مجموعة من رؤساء القبائل والأعراش الجزائرية منها بني خليل والحشنة وفليسة مؤتمرا لها في "تامنفوست" يوم 23 جويلية 1830م، وقررت فيه عدم الاستسلام للفرنسيين ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من المقاومين الذين أبلوا البلاء الحسن مثل ابن زعمون من قبيلة فليسة والحاج سيدي سعدي من مدينة الجزائر ومحي الدين بن مبارك من القليعة.

ومع ذلك شرعت فرنسا في توجيه فرقها العسكرية للسيطرة على مناطق أخرى بل وفي توجيه حملات بحرية إلى عنابة ووهران وبجاية وغيرها وكانت شدة المقاومة سببا في انسحاب القوات الفرنسية عدة مرات من هذه المناطق. كما أن فرنسا تجاهلت تجاهلا تاما ما تم التوقيع عليه في معاهدة 5 جويلية 1830م.

المقاومة المنظمة في الغرب الجزائري بقيادة الأمير عبدالقادر:

يعتبر الأمير عبد القادر أحد رموز المقاومة الجزائرية للاستعمار حيث قضى 15 سنة من عمره في محاربة الاستعمار محاولا في نفس الوقت إعادة بناء الدولة جزائرية على أسس جديدة. لقد كان لسقوط مدينة الجزائر أثر كبير مما حدا بالمواطنين إلى تفويض أمر قيادتهم في المنطقة الغربية إلى أحد زعمائهم وهو شيخ زاوية القيطنة التابعة للطريقة القادرية، وهو محي الدين بن مصطفى الهاشمي، وهذا بعد أن قامت فرنسا بتعيين باي موال لها على وهران، ولقد تمكن الشيخ محي الدين من مضايقة العدو في وهران، وهنا ظهرت قوة شخصية ابنه "عبد القادر" الذي بوبع أميرا بدلا من أبيه محي الدين الذي اعتذر عن قيادة المقاومة لكبر سنه، وتمت المبايعة في 27 نوفمبر 1832م.

فشرع الأمير عبد القادر في بعث الدولة الجزائرية من جديد ولكن على أسس حديثة وعصرية ليقينه بأن تحرير البلاد يتحقق تحت راية النظام المحكم فقط، فقسم دولته إلى ثماني مناطق إدارية على أساس اللامركزية الإدارية، واضعا على رأس كل منطقة خليفة، يعملون جميعا من أجل تحقيق الوحدة الوطنية والعدالة وفق الشريعة الإسلامية، أما الجيش فقد كان متكون من جيش نظامي ومتطوعين، فيما يخصص الجيش النظامي فقد كانت الدولة تصرف عليه، واستفاد من خبرة المرتزقة و الفارين من الجيش الفرنسي في التنظيم و التخطيط و التسليح و التدريب و حاول الاعتماد على الذات لتسليح الجيش فبنى مصانع الأسلحة و الذخيرة . لقد أثبت الأمير عبد القادر رغم صغر سنه حنكة وكفاءة في تسيير الأمور وقيادة المعارك مما مكّنه من الانتصار في العديد من المواجهات التي دارت بينه وبين قادة الجيش الفرنسي، اتبع الأمير في بداية مقاومته أسلوب الحرب النظامية ذلك أن العدو كان يتمركز في المدن فعمل الأمير على تحريرها، بل وأجبر السلطات الفرنسية في الجزائر على الاعتراف به في معاهدتين مختلفتين وذلك عندما اعترفت له بحق تعيين ممثلين عنه لدى هذه السلطات، وذلك في معاهدة دي ميشال في فيفري 1834م أولا. وفي معاهدة التافنا ثانيا. والمتطوعين، ومن تلك العناصر تمكن الأمير من توسيع نفوذ دولته في العديد من مناطق الوسط، ووصلت قواته إلى غاية مليانة والمدينة ووادي سباو، ومن أبرز الانتصارات التي حققها الأمير على القوات الفرنسية عندما كان ينتهج أسلوب الحرب النظامية ذلك الذي حققه في المقطع بتاريخ 28 جوان 1835م.

وبعد تمكن القوات الفرنسية من تخريب عاصمة الأمير "معسكر" واحتلال تلمسان غير الأمير أسلوبه في المقاومة إذ شرع في انتهاج أسلوب الحرب الخاطفة فحقق انتصارات كثيرة من أبرزها معركة التافنا في رشتون يوم 25 أبريل 1836م، وبمسعى من الجنرال بيجو وقع الأمير عبد القادر على معاهدة التافنا يوم 20 ماي 1837م والتي استطاع بفضلها توسيع قواعده بعد تخريب عاصمة الأمير معسكر لجأ الأمير إلى تكوين عاصمة متنقلة سميت بالزمالة. في 1843 تسقط العاصمة المتنقلة للأمير (الزمالة) في يد الاحتلال الفرنسي. فكان لذلك وقع سلمي كبير على معنويات جيش الأمير.

ومع استمرار الحرب وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد وضخامة المعارك التي خاضها الأمير عبد القادر بدأ الوهن يدب في صفوف القوات الجزائرية بحيث لم يجد مفرا من وضع حد لمقاومته، يوم 23 ديسمبر 1847م.

المقاومة المنظمة في الشرق الجزائري بقيادة أحمد باي:

وإلى جانب مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب و وسط الجزائر، كانت هناك مقاومة أخرى متزامنة معها في الشرق بقيادة الحاج أحمد باي قسنطينة الذي كان في مدينة الجزائر عندما دخل الفرنسيون إلى سيدي فرج، وشارك في الدفاع إلى أن وصلت القوات الفرنسية إلى منطقة الحراش، واقترح على الداوي حسين خطة لمواجهة العدو وتمثل في الانسحاب إلى منطقة شرشال وترك القوات الغازية تنزل على الشواطئ وتبدأ زحفها نحو العاصمة المحصنة ثم بعد ذلك تقوم القوات الجزائرية بالهجوم عليها إلا أن الداوي رفض هذه الخطة مما دفع بالباي أحمد إلى الانسحاب ليستعد لمواجهة في الشرق ركز أحمد باي على تحصين أسوار مدينة قسنطينة الأمر الذي جعل القوات الفرنسية تقوم بعملية تطويقه بإرسال حملتين إلى بجاية وعنابة، ولم تبدأ في مواجهة الحاج أحمد باي مباشرة إلا في شتاء 1836م حيث تحركت القوات الفرنسية نحو مدينة قسنطينة انطلاقا من مركز الدرعان قرب عنابة ولقد عززت هذه القوات بقوات من العاصمة لأحكام الطوق على الجيش الجزائري في مدينة قسنطينة.

قسم أحمد باي جيشه إلى قسمين أساسيين الأول يتكون من 2000 مقاتل معززين بالمدافع الميدانية للدفاع عن المدينة تحت قيادة "قائد الدار بن عيسى"، والقسم الثاني بقيادته الشخصية خرج لمقارعة العدو بين عنابة وقسنطينة، وبفعل ذلك تمكن الجيش الجزائري من فصل مؤخرة الجيش الفرنسي عن بقية الجيش الذي كان يتحرك نحو قالمه لجعلها كقاعدة لتنظيم الهجوم على قسنطينة:

وما إن بدأت المعركة أمام أسوار قسنطينة حتى صار الجيش الفرنسي في وضعية جد سيئة وازداد الوضع سوءا بخروج قوات بن عيسى من المدينة الأمر الذي وضع القوات الفرنسية بين فكي كماشة الفك الأول تشكله قوات أحمد باي والفك الثاني تشكله قوات المهاجمين مع ابن عيسى ومدفعية المدينة الأمر الذي أدى إلى فشل هذه الحملة.

على إثر ذلك شرع الفرنسيون في الإعداد لحملة عسكرية ثانية. وبالفعل تمت هذه الحملة في شهر سبتمبر 1837م بمشاركة أكثر من ست جنرالات، لعبت فيها المدفعية دورا هاما، إذ أدرك الفرنسيون أن الدخول إلى المدينة لن يتحقق عن طريق إستسلامها وذلك بإحداث ثغرات في أسوارها والتسلل منها إلى الداخل، وبذلك سقطت مدينة قسنطينة بيد أن مقاومة أحمد باي لم تنته بسقوط المدينة بل تواصلت إلى غاية سنة 1848م بعد أن توجه إلى منطقة الأوراس، حيث أُلقي عليه القبض واقتيد إلى مدينة قسنطينة وسجن في قصره، ونقل بعد ذلك إلى العاصمة حيث توفي أسيرا في أوت 1850م.

استمرار الثورات:

وتواصلت المقاومات الجزائرية لاحتلال الفرنسي إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إذ كانت آخرها تلك التي نشبت في الهقار عام 1917م، وهذا بعد أن عرفت جهات مختلفة من الوطن العديد من المقاومات الشعبية التي تبرز لنا مدى الرفض الجزائري للاستعمار الفرنسي وسياسته. كانت الجمعيات الدينية بصفة عامة وراء القيام بثورات كانت عادة تحت قيادة مرابط يجمع إليه القوة الروحية و الدينية و السياسية، و كانت عادة شخصيته محترمة و كلمته قانونا لأتباعه. فالأمير عبد القادر كان على رأس إحداها، وكذلك بومعزة و بوبغلة و بوزيان و غيرهم. و لكن الصراع مع العدو

الفرنسي لم يكن فقط ذو بعد ديني، فالجهاد ضد العدو المسيحي أمتزج بمحاولات لإعادة بناء الدولة الجزائرية كما رأينا ذلك مع الأمير عبد القادر.

و قد لعبت السياسة الاستعمارية المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي و ما ترتب عنها من إفقار وتجويع و إذلال و قهر دورا في اندلاع بعض الثورات و خاصة ثورة المقراني. و ما عدا محاولة الأمير عبد القادر لتنظيم جيش مستقر و محترف فإن قوات المقاومة كانت متكونة من الفلاحين المتطوعين. وقد استطاعت الجيوش الفرنسية القضاء على هذه الثورات نظرا لتنظيم جيوشها و سياسة الأرض المحروقة و وحشية الاضطهاد الذي كان منقطع النظير . إن غياب الدولة العصرية و المنظمة، وتأخر الوعي الوطني ، و ضعف التنظيم و التسلح لدى المقاومين الجزائريين بالإضافة إلى التشتت و الصراعات الداخلية و الفكر الإقطاعي و القبلي كانت كلها عوامل حاسمة في فشل هذه الانتفاضات . محمد بوعبد الله بومعزة أحد المرابطين الذين قادوا ثورة 1845 في الشلف و الونشريس و التيطري. لعبت لالة فاطمة نسومر دورا هاما في مقاومة منطقة القبائل ضد الغزو الفرنسي قاد على إثر مجاعة 1866 المقراني ثورة عمت بلاد القبائل و الشرق الجزائري و أستمريت بعد مقتله بقيادة بومزراق و السي عزيز

بعض أبرز المقاومات الشعبية 1830-1920

مقاومة الزعاطشة (1848-1849). الجنوب الشرقي (الزيان). مقاومة منطقة القبائل الشيخ بوبغلة ولالة فاطمة نسومر (1850-1857). منطقة القبائل الصغرى و الكبرى) مقاومة محمد بن عبد الله (1850-1861 الجنوب الشرقي) مقاومة الأوراس (1858 ثم 1872-1879 الأوراس) مقاومة الصادق بلحاج (1858 الزيان بسكرة) مقاومة أولاد سيدي الشيخ (1864-1865 الجنوب الغربي - التيطري) (مقاومة محمد بن تومي بوشوشة (1869-1873 ورقلة-غرداية - عين صالح) مقاومة المقراني و شيخ الحداد (1871 منطقة القبائل و الشرق الجزائري) مقاومة الشيخ بوعمامة (1881-1904 الجنوب الغربي) مقاومة عين التركي (1901 مليانة - جبل زكار) مقاومة الاوراس (1912 باتنة - بلزمة)

السياسة الفرنسية في الجزائر و الواقع الاستعماري

سوء التغذية و البطالة كانت قدر أغلبية الشعب الجزائري قبل 1954

سألت أحوال الشعب الجزائري كثيرا إبان فترة الاحتلال من جراء النهب المنظم وإرهاقه بالضرائب الكثيرة والغرامات المالية المختلفة، وسلب أراضيهِ الصالحة للزراعة، وطرده إلى المناطق القاحلة فصارت الجزائر تعيش مجاعة دائمة بعدما كانت تعد من أكبر الدول إنتاجا للحبوب في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن أخطر وأكبر هذه المجاعات تلك التي عاشها الشعب الجزائري في الفترة ما بين 1866م-1869م. وحتى يزيد الاستعمار الفرنسي في تقييد واضطهاد الجزائريين وتفكيك و حدّتهم الاجتماعية والاقتصادية سن سلسلة من القوانين التي تحقق له ذلك نذكر منها (المرسوم المشيخي - السيناتوسكونسولت) لسنة 1863م الذي يهدف إلى الاعتراف بالملكية الفردية للأراضي بالنسبة للجزائريين وكذلك القانون الخاص بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين الصادر في جويلية 1865م والذي ينص على إعتبار كل الجزائريين رعايا فرنسيين مع إحتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية وعلى كل من يرغب في الحصول على المواطنة الفرنسية أن يتخلى عن أحواله الشخصية الإسلامية ويصبح خاضعا للقانون المدني الفرنسي. وكذلك هناك قانون الأهالي الصادر مباشرة بعد إخماد ثورة المقراني سنة 1871م. وكذلك قانون التجنيد الإجباري الصادر سنة 1912م الهادف إلى إقحام الجزائريين في حروب وسياسة فرنسا الإستعمارية مما دفع هذا بالعديد من الجزائريين إلى مغادرة وطنهم و الهجرة إلى الخارج

من بين الاضطهادات المرعبة التي تلت الثورة (ثورة 1871) ما يلي:

- مائة فرنك ضريبة حرب على كل بندقية محجوزة.
- مصادرة 5 ملايين هكتار من الأرض التي يملكها الثوار.
- وتأميم مليونين و 500 ألف هكتار أخرى .
- إصدار قانون بالمسؤولية الجماعية على كل خسارة.
- إعطاء حكام البلديات كل الصلاحيات لمواجهة الطوارئ

الحركة الوطنية

بعد أن دب الوهن في المقاومات الشعبية المسلحة وتمكنت السلطات الاستعمارية من بسط سيطرتها على الجزائر بدأت في مطلع القرن العشرين مرحلة جديدة من النضال والمقاومة عرفت بمرحلة النضال السياسي وقد اتسمت في بدايتها بظهور نوع من المقاومة التي تعتمد على اللوائح والعرائض الاحتجاجية والصحافة لتصبح فيما بعد في شكل نوادي وجمعيات ثقافية وخيرية ورياضية .

إن أهم ما يميز النضال السياسي في الجزائر منذ بدايته هو انقسام عناصره إلى تيارات متعددة و متباينة . وإضافة إلى حركة الشبان الجزائريين فإن الأمير خالد (1875م-1936م) يعد من أبرز الشخصيات الجزائرية التي قامت بدور هام في الميدان السياسي في هذه الفترة، حيث شارك في الانتخابات البلدية وأسس صحيفة " الإقدام " ودخل في صراع حاد مع حركة الدكتور بن تامي الاندماجية والذي كان إلى جانبه في تأسيس " لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين " وعندما تأكدت السلطات الفرنسية من أنه قد يصبح زعيما وطنيا شددت عليه الخناق ثم نفتته خارج الوطن .

وأسس الدكتور بن تامي " جمعية النواب المسلمين الجزائريين " الاندماجية لكن هذه الجمعية لم تمكث طويلا حتى انقسمت على أسس جهوية :

-اتحادية النواب المسلمين العامة .

-اتحادية النواب القسنطينية .

-اتحادية النواب المسلمين بوهران .

و كان للمهاجرين الجزائريين في فرنسا دور كبير في تطور الوعي الوطني و الإجتماعي ، فقد بادروا بإنشاء حزب " نجم شمال افريقيا " سنة 1926 بباريس، وذلك بفضل الظروف التي كانوا يعيشون في ظلها والمتمثلة في وجود تنظيمات مختلفة وحياة نقابية نشيطة. إذ قام هؤلاء بالإنخراط في التنظيمات النقابية والسياسية التي يقتررب برنامجها من طموحاتهم، وقام مصالي الحاج، بعد أن أصبح رئيسا لهذا الحزب، بعرض برنامجه في المؤتمر المناهض للإمبريالية المنعقد في بروكسل ببلجيكا في السنة نفسها وأهم محتوياته، الإستقلال الكامل للجزائر وإنشاء جيش وطني وبرلمان جزائري منتخب بواسطة الإقتراع العام. وجلاء الجيش الفرنسي من التراب الجزائري، لهذا قررت السلطات الفرنسية حل النجم سنة 1929م الأمر

الذي دفعه إلى ممارسة نشاطاته في السرية تحت إسم " نجم شمال إفريقيا المجيد."

يمثل مصالي الحاج أحد أقطاب التيار الوطني الشعبي الرديكالي الذي كان يطالب بالإستقلال التام عن فرنسا. و قد بدأ نضاله في فرنسا في ظل الحركة العمالية الفرنسية و لكن سرعان ماأنفصل عن الحزب الشيوعي لإعتبارات إيديولوجية وسياسية حيث كان من المدافعين عن مقومات الشخصية الوطنية و كان يرفض الخط السياسي الذي تبنته الحركة الشيوعية العالمية و المتمثل في إعطاء الأولوية للنضال ضد الفاشية والنازية و من أجل بناء مجتمع إشتراكي على حساب النضال من أجل القضاء على الاستعمار

أسس النجم لنفسه جريدة " الأمة " سنة 1930م وقامت بنشر المذكرة التي أرسلها مصالي الحاج إلى عصبة الأمم والتي يكذب فيها الإدعاءات الفرنسية بأن الجزائر صارت فرنسية وإلى الأبد ومرة أخرى يتعرض الحزب للحل ويعاقب زعيمه بـ 6 سنوات حبسا لإعادة تشكيل منظمة محلولة ولكن الحزب واصل نشاطاته تحت إسم جديد هو "الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا".

لقد كان النجم حزبا يضم كافة أقطار شمال افريقيا ويعمل على تحريرها بل واهتم أيضا بمشاكل العالم العربي والدليل على ذلك تلك المظاهرة الضخمة التي نظمها في باريس يوم 14 جويلية 1936م وحضرها أكثر من 40 ألف جزائري نادوا خلالها: " حرروا شمال إفريقيا، حرروا سوريا، حرروا العالم العربي "كما شارك الحزب مشاركة فعالة في المؤتمر الإسلامي الأوربي بجنيف .

وقد تمكن نجم شمال إفريقيا من تسريب أفكاره إلى داخل الوطن بشكل واسع وكبير بعد إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري في جوان 1936م بمدينة الجزائر، وسبب إنعقاده يتمثل في أن بعض الحركات الجزائرية رأت بعد وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا أن ظروفها الجديدة أصبحت مواتية للمطالبة بالحقوق الوطنية خاصة عندما قدم مشروع بلوم فيوليت "Blum-Violette" الذي رفضه المعمرون بكل قوة فاضطرت الحكومة الفرنسية إلى سحبه. وقد شاركت عدة شخصيات جزائرية في هذا المؤتمر ومن بينها الدكتور محمد الصالح بن جلول والصيدلي فرحات عباس والشيخ عبد الحميد بن باديس، وقدموا في إطاره مجموعة من المطالب إلى الحكومة الفرنسية تتلخص في إلغاء جميع القوانين الاستثنائية، وإلحاق الجزائر بفرنسا إلحاقا إداريا لا قوميا مع توحيد الإدارة وفصل الدين عن الدولة وحرية تدريس اللغة العربية وحرية التعبير، والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. تسارعت الأحداث بشكل كبير بعد

سنة 1936م إذ قامت السلطات الفرنسية بحل نجم شمال إفريقيا مرة أخرى في 26 جانفي 1937م إلا أنه عاد إلى الظهور في 11 مارس 1937م تحت إسم جديد وهو "حزب الشعب الجزائري" كما صدم الإنداماجيون الجزائريون بالتعنت الفرنسي فقام فرحات عباس بتأسيس حزب جديد أسماه "الإتحاد الشعبي الجزائري" سنة 1938م، وقام الدكتور محمد الصالح بن جلول بتأسيس "الإتحاد الفرنسي الإسلامي الجزائري" في العام نفسه. وفي 1939م إبان اندلاع الحرب العالمية الثانية تقرر السلطات الفرنسية تعليق كل الأنشطة السياسية والصحفية التي لا تعلن تأييدها لفرنسا لذلك توقفت جرائد الحركة الوطنية منها جريدة "البصائر" ومجلة "الشهاب" الناطقتان بإسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وجريدة "البرلمان" وجريدة "الشعب" الناطقة باسم حزب الشعب الجزائري. على إثر محاولات الإستعمار الفرنسي القضاء على مقومات الشخصية الوطنية و أمام ضعف الزوايا و تشجيع الإستعمار لممارسات و عقائد دينية تعطل من عملية تقدم الشعب الجزائري لجأ ابن باديس سإلى إنشاء جمعية العلماء المسلمين هدفها الحفاظ على الهوية الجزائرية و تصحيح المفاهيم الدينية و الرفع من مستوى الوعي ويساق الجزائريون في حرب لا تعنيهم ومرة أخرى يتساءل الوطنيون عن المخرج فيقدم فرحات عباس مذكرة للوالي العام الفرنسي يدعو السلطات الفرنسية إلى الاعتراف بالأمة الجزائرية التي يجب أن تتحرر كباقي أمم العالم. وفي 1943م تقدم عدد من الشخصيات الجزائرية ببيان فبراير 1943م وسلمت نسخا منه للحلفاء وكذلك للجنرال ديغول الذي عين الجنرال كاترو حاكما عاما للجزائر، وأهم ما جاء في هذا البيان إلغاء النظام الاستعماري فورا وإنشاء دولة جزائرية لها دستورها وبرلمانها وإشراك الجزائريين في تسيير شؤونهم وتحقيق الحريات العامة. يعتبر فرحات عباس أحد أقطاب النضال السياسي في الجزائر وقد كان يمثل النخبة المثقفة فكانت مواقفه مناهضة للنظام الإستعماري و لكنها كانت أقل راديكالية من مواقف حزب الشعب حيث كان يطالب بإصلاحات سياسية و اقتصادية و يطمح لتكوين جمهورية جزائرية و لكن دون قطع الصلة بفرنسا

النضال بعد الحرب العالمية الثانية

عندما وضعت الحرب العالمية أوزارها أعتقد الجزائريون كباقي شعوب العالم التي كانت خاضعة لأنظمة استعمارية استبدادية أن الوقت قد حان كي تعترف فرنسا باستقلال الجزائر خاصة و أن المئات من الجزائريون شاركوا في الحرب إلى جانب الحلفاء و عانوا الكثير من ويلات الحرب.

و في اليوم الذي أعلن كتاريخ للاحتفال بنهاية الحرب أي في 8 ماي 1945 نظم كل من حزب الشعب و أحباب البيان مظاهرات سلمية فرفضت القوات الاستعمارية أن يحمل المتظاهرون لافتات تطالب بالاستقلال و تحولت المظاهرات السلمية إلى حمام من الدم و أنتفض الشعب في مناطق مختلفة من البلاد وقوبلت هذه الانتفاضة بقمع وحشي شاركت فيه قوات البوليس و ميليشيات الكولون و الجيش الفرنسي مستعملا أسلحته المختلفة. فقامت الطائرات بقصف بعض الدواوير و المشاتي كما شاركت البوارج البحرية في عمليات القمع حيث قصفت بعض المناطق في كل من بجاية و جيجل.

بعد هذه الأحداث انقسمت الحركة الوطنية إلى تيارين ، فخوفا من مجازر أخرى فضل التيار الأول الأساليب السلمية و النضال السياسي و فضل التيار الثاني التحضير للمواجهة المسلحة .

فأنشأ فرحات عباس حزبا برنامجه يعتمد على البيان الذي قدم للحلفاء في 1944 و المطالب بالحق في تقرير المصير و القضاء على النظام الاستعماري و المساواة بين المواطنين و بضمن الحريات الأساسية لكل الجزائريين مع البقاء ضمن اتحاد فيدرالي فرنسي .

و كون مصالي الحاج حزبا جديدا خلفا لحزب الشعب هو حزب انتصار الحريات الديمقراطية و الذي كان يعتمد نفس البرنامج المطالب بالاستقلال التام عن فرنسا و الذي بصفة رسمية كان يعتمد أسلوب النضال السياسي.

و لكن ضمن هذا التنظيم كون الحزب منظمة سرية شبه عسكرية سميت بالمنظمة الخاصة أوكلت لها مهمة التحضير للثورة بجمع و إشتراء الأسلحة و تدريب المقاتلين على استعمالها والتجسس على حركات البوليس و كان محمد بلوزداد أول مسؤول عنها.

و قد اعتمدت فرنسا بعد مجازر سطيف قلمة و خراطة أسلوب المروغة فأصدرت في 1947 قانونا جديدا يسير الجزائر. يعترف بالمساواة في الحقوق والواجبات بين كل سكان الجزائر و ينشأ مجلسا وطنيا

جزائري لكن في نفس الوقت ينشأ هيتين انتخابيتين هيئة خاصة بالكولون و نخبة من المسلمين و هيئة ثانية خاصة بالأهالي و تنتخب كل هيئة 60 نائبا وبذلك يتساوى صوت المعمر مع 8 أصوات من الأهالي. ورغم هذا الإجحاف في التمثيل و السلطات المحدودة للمجلس الوطني الجزائري تفنن الكولون وعلى رأسهم الحاكم العام نجيلان في التزوير لمنع أنصار مصالي الحاج وفرحات عباس من الحصول على مقاعد في المجلس لقد عاشت الحركة الوطنية في بداية الخمسينات أزمة حادة نتيجة للتردد من جهة و رفض المستعمر تقديم أية تنازلات سياسية تعطي الأمل في حل سلمي للمعضلة الجزائرية .

فبعد وفاة محمد بلوزداد و عملية السطو على بريد وهران أستطاع البوليس تفكيك المنظمة الخاصة (و ذلك على إثر فشل عملية تأذيب مناضلين من المنظمة) و قام باعتقال عدد من مناضليها. و ظهرت صراعات حادة داخل حزب انتصار الحريات الديمقراطية بين أنصار مصالي الحاج من جهة و أعضاء اللجنة المركزية للحزب الذين كانوا يعارضون تسلط مصالي الحاج و تسييره اللاديمقراطي للحزب . أنتخب يوسف بن خدة أمينا عاما للحزب في 1953 و عارض مصالي قرارات المؤتمر مما خلق أزمة حادة و أنشقاكا كبيرا داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نفس الفترة تأزمت الأوضاع في تونس حيث أمام الانسداد السياسي و إلقاء القبض على بورقيبة و اغتيال فرحات حاشد حمل بعض مناضلي القضية الوطنية السلاح و لم تهدأ الأوضاع إلا في جويليا 1954 عندما قررت حكومة منداس فرانس منح الاستقلال الذاتي لتونس.

وقد سادت الاضطرابات المغرب كذلك نتيجة حمل حزب الاستقلال مطلب إلغاء الحماية الفرنسية على المغرب ، فقد منع كل من حزب الاستقلال و الحزب الشيوعي من النشاط السياسي و نفي الملك محمد الخامس في 20 أوت 1953 نتيجة لمساندته لهذا المطلب و أنفض الشارع في مدن كثيرة من المغرب. عرفت هذه فترة بداية الخمسينات انتشار واسع لفكرة التحرر و انحصار المد الاستعماري، فقد كان للشورة المصرية 23 جويلية 1952 وللحركات المسلحة في كل من تونس والمغرب و الفيتنام صدى كبيرا في نفوس المناضلين الجزائريين الذين تأكدوا من عدم جدوى النضال السياسي للقضاء على نظام إستعماري يحاول بكافة الوسائل إحكام قبضة الأقلية على ثروات و خيرات البلاد .

الثورة التحريرية 1954-1962م

دوافع تفجير الثورة

من خلال نداء أول نوفمبر تظهر الدوافع الحقيقية و المباشرة لتفجير الثورة . و يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

لقد اعتبرت المجموعة التي أتخذت ذلك القرار الشجاع و الحاسم أن الهدف من كل حركة وطنية أصيلة هو الوصول إلى تحرير الوطن و أن الحركة الوطنية في الجزائر بلغت مستوى من النضج يجعل الشعب الجزائري يلتف حول قضية الاستقلال الوطني و يمكن الاعتماد عليه من أجل احتضان الثورة. لقد ظهر جليا بعد سنوات من النضال السياسي أن فرنسا لا يمكن أن تمنح الاستقلال للجزائر بطرق سلمية، فمجازر 8 ماي 1945 و التزوير في الانتخابات لمنع القوى الوطنية من إيصال مطلب الاستقلال بشكل سلمي أكد عل سوء نية السلطات الفرنسية و تشبثها الأعمى بالنظام الاستعماري في الجزائر إن تفجير الثورة كان السبيل الوحيد لتجاوز أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، هذه الأزمة التي حولت مسار الصراع من صراع ضد المستعمر إلى صراع بين الأشخاص (مصاليين و مركزيين) وأصبحت تهدد وحدة الشعب و الحركة الوطنية . فالثورة كانت السبيل لوضع الجميع أمام وضع سياسي جديد إما يختارون الالتحاق بها أو يظهروا كعملاء للنظام الاستعماري.

إن تطور الوضع على المستوى الخارجي، كان في آن واحد يشجع على انطلاق الثورة من جهة و يفرض التعجيل بذلك من جهة أخرى. فالنضال ضد النظام الاستعماري الفرنسي الذي أحتد في تونس و المغرب و الذي أوشك أن يصل إلى نهايته في الفياتنام أظهر هشاشة هذا النظام و فرض على الوطنيين النزهاء الانضمام إلى هذه الحركة العالمية لدعمها والاستفادة منها في آن واحد.

لقد فهمت المجموعة التي فجرت الثورة أن التماطل في العمل الثوري سيعرض الحركة الوطنية للخطر، لأن فرنسا كانت مستعدة لتحرير تونس و المغرب من أجل الحفاظ على الجزائر نظرا للعدد الكبير من الأوروبيين المتواجدين بها و للمصالح الإستراتيجية التي كانت لفرنسا في هذا البلد. إن تطور الأحداث بعد اندلاع الثورة قد بين صحة هذا التحليل .

فعلى المستوى المغاربي كانت الحركة الوطنية منذ نشأتها تطالب بحرييرالمغرب العربي و تسعى من أجل

توحيد النضال ضد المستعمر الفرنسي ويعتبر تفجير الثورة في فترة كانت حاسمة بالنسبة لتونس و المغرب امتدادا للتوجه المغاربي الإستراتيجي .

لقد أعتبر قادة الحركة الثورية في نوفمبر 1954 أن التأخر في تفجير الثورة كان يمثل خطرا على عملية الاستقلال، فقد أدركت القيادة أن فرنسا ستتحلى عن مستعمراتها الأخرى آجلا أو عاجلا مع الحفاظ على علاقات متميزة معها و ستركز كل قواتها على الجزائر نظرا لعدد المعمرين بها و قوتهم السياسية و لموقع الجزائر الإستراتيجي وخيراتها.

كما تحصلت قيادات الثورة على ضمانات لدعمها من طرف بلدان العالم العربي والإسلامي بصفة خاصة من طرف مصر التي خرجت منتصرة من ثورتها ضد النظام الملكي بقيادة جمال عبد الناصر. و أخيرا الوضع العالمي الذي كان يتميز بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي و الغربي كان يسمح بالتحرك على المستوى الدبلوماسي من أجل تدويل القضية.

التحضير للثورة

نتيجة لأزمة الحركة الوطنية و تصدع حزب انتصار الحريات الديمقراطية تحاول مجموعة من مناضلي المنظمة الخاصة الذين كانوا يؤمنون بضرورة اللجوء إلى الحل العسكري تجاوز الأزمة و ما ترتب عنها من تردد و شلل و ذلك بخلق تنظيم جديد هدفها إعادة توحيد الصفوف للانطلاق في العمل المسلح، ألا وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) "و ذلك يوم 6 مارس 1954 و حاولت هذه اللجنة الاتصال بالأطراف المتنازعة ولكنها فشلت في مسعاها. و على إثر ذلك أنعقد اجتماعا ضم 22 عضو في الجزائر العاصمة يوم 23 جوان 1954 لإتخاذ التدابير التي يقتضيها الوضع . وقد ترأس هذا الاجتماع التاريخي الشهيد مصطفى بن بولعيد وأنبثق عن الاجتماع بعد قليل من التردد قرار الانطلاق في الثورة و تعيين مجموعة مصغرة للقيام بالتحضيرات النهائية. و قد تكونت المجموعة من 5 أفراد هم ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، رابح بيطاط، و مصطفى بن بولعيد ثم أنضم إليهم كريم بلقاسم كممثل عن منطقة القبائل و كانت هذه المجموعة بأتصال مع كل من بن بلة و آيت أحمد و خيدر الذين كانوا في مصر .

اتخذت مجموعة الستة في اجتماعها ببونتبيسكاد (الريس حميدو حاليا) قرارا بتقسيم التراب الوطني إلى

- خمس مناطق وتعيين مسؤوليها وهم: § المنطقة الأولى - لأوراس: مصطفى بن بولعيد .
- § المنطقة الثانية - الشمال القسنطيني: ديدوش مراد .
- § المنطقة الثالثة - القبائل: كريم بلقاسم .
- § المنطقة الرابعة - العاصمة وضواحيها: رابح بيطاط .
- § المنطقة الخامسة - وهران: محمد العربي بن مهيدي.
- وفي الاجتماع الموالي أي يوم 23 أكتوبر 1954 تم الاتفاق على :
- “إعطاء اسم جبهة التحرير الوطني للحركة الجديدة وتنظيمها العسكري جيش التحرير الوطني .
- “تحديد يوم انطلاق العمل المسلح: بأول نوفمبر .
- وفي اليوم الموالي 24 أكتوبر تمت المصادقة على محتوى وثيقة نداء أول نوفمبر 1954 الذي يؤكد على:
- “إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية .
- “احترام جميع الحريات الأساسية .
- “التطهير السياسي .
- “تجميع وتنظيم الطاقات السليمة لتصفية الاستعمار .
- “تدويل القضية الجزائرية .
- وغير ذلك من النقاط الهامة، و قد تم توزيع هذا النداء يوم أول نوفمبر 1954 غداة اندلاع الكفاح المسلح لانطلاقة 1954م-1956م :
- وقعت الحوادث الأولى للثورة في مختلف أنحاء الوطن. و بعدد قليل من الرجال أغلب سلاحهم يتمثل في بنادق صيد وبعض بقايا من أسلحة الحرب العالمية الثانية تم جلبها من قبل المنظمة الخاصة عن طريق وادي سوف .
- ولقد كانت إستراتيجية الثورة في بدايتها تعتمد على :
- § سرعة الحركة وذلك بالاعتماد على مجموعات خفيفة تعمل في أماكن متعددة ومتباعدة .
- § العمل على ضرب المصالح الاستعمارية .
- § القيام بتجنيد وتعبئة كافة أفراد الشعب للانضمام لجبهة التحرير الوطني.

§ الوصول بالعمل العسكري و السياسي و الاجتماعي إلى القطيعة التامة مع النظام الاستعماري
وهذه الإستراتيجية تحكمت في صنعها الظروف التي كانت سائدة آنذاك والتي تمتاز بـ :

§ احتدام الصراع داخل صفوف " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. "

§ فشل العمل السياسي الذي أجهضته الدوائر الاستعمارية بالاختراق وتزوير الانتخابات .
§ الدعاية الفرنسية الزاعمة بأن الداعين للاستقلال ما هم إلا مجرمون. ركزت القوات الفرنسية إهتمامها منذ بداية الثورة على منطقة الأوراس التي اعتبرت معقل الثورة فالعمليات العسكرية لم تتوقف في تلك المنطقة تحملت المنطقة الأولى - لأوراس العبء الأكبر بحيث كثف العدو حصاره لها، مما جعل ذلك من الانشغالات الكبرى لقادة المنطقة الثانية التي كانت هي الأخرى تواجه ظروفًا صعبة جدًا، وهو ما دفع بقيادتها إلى القيام بعملية عسكرية ضخمة بهدف فك الحصار المضروب على المنطقة الأولى، ونتيجة لذلك حدثت هجومات 20 أوت 1955م على الشمال القسنطيني بقيادة زيغود يوسف .

وتعد عمليات 20 أوت أول التحام حقيقي بين جيش التحرير الوطني والشعب من أجل فك الحصار على الثورة في كل مكان وإثبات وحدة الشعب وجيش التحرير الوطني في كفاح واحد حتى الاستقلال التام.

ومن أبرز النتائج المترتبة عنها :

§ تخفيف الضغط العسكري الذي كان مسلطًا على المنطقة الأولى .

§ انتشار فكرة الثورة في الأوساط الشعبية .

§ التأكيد على أن جيش التحرير الوطني مستعد لمواجهة الجيش الفرنسي في وضح النهار وفي المدن الكبرى.

§ إبراز شعبية الثورة ووطنيتها وذلك باشتراك أكبر عدد من أفراد الشعب .

§ إعطاء الدليل القاطع للأمم المتحدة على أن ما يجري في الجزائر هو ثورة وطنية وليست مجرد تمرد كما تدعي السلطات الفرنسية، خاصة وأن الأحداث جاءت عشية إنعقاد الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

§ إبراز وحدة النضال على المستوى المغاربي و تعاطف الثورة الجزائرية مع الشعب المغربي في الذكرى الثانية لنفي الملك المغربي محمد الخامس.

مرحلة التنظيم 1956م - 1958م :

قرر أن يجتمع قادة المناطق بعد ستة أشهر من إندلاع الثورة لكن الظروف حالت دون ذلك ومن أبرزها فرض حالة الطوارئ على مجموع التراب الوطني، إلى جانب استشهاد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955م في معركة "بوكركر" قرب اسمندو. ولكن بعد هجومات 20 أوت تحقق الاجتماع في وادي الصومام في المكان المسمى "إيفري". وذلك يوم 20 أوت 1956م.

لقد كان مؤتمر الصومام ضروريا من أجل تقييم الوضع بعد أنطلاق الثورة و دراسة المستجدات التي حدثت في مواقف التشكيلات السياسية الجزائرية وكذلك السلطات الفرنسية و رسم الخطوط العريضة لمواصلة الثورة و التخطيط من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة الجزائرية و استرجاع السيادة الوطنية. لقد كان الهدف من المؤتمر توضيح الأهداف التي جاءت في نداء أول نوفمبر 1954م و تكوين قيادة وطنية موحدة للثورة و توحيد التنظيم العسكري و تحديد المبادئ السياسية و الإيديولوجية الموجهة للنضال العسكري و السياسي . كما كان فرصة للتفكير في قضايا التمويل و التمويل و نقص الاتصال بين مختلف الجهات .

وقد حضر اللقاء البعض من قادة المناطق وتغيب البعض الآخر لأسباب أمنية . ومن بين الذين حضروا المؤتمر: زيغود يوسف، عبان رمضان، كريم بلقاسم، أعمار أوعمران، عميروش، العربي بن مهيدي، الحضر بن طوبال، مصطفى بن عودة .

اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات الهامة في عدة جوانب :

فعلى الصعيد السياسي ، تقرر إعطاء الأولوية للنضال السياسي على النضال العسكري و على المسؤولين على مستوى مراكز القيادة أن يحافظوا على التوازن بين مختلف فروع الثورة . فيما يخص العلاقة بين الداخل و الخارج تقرر إعطاء الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التسيير الجماعي . كما تقرر تعزيز العمل باتجاه مختلف القوات المناهضة للاستعمار و تجنيد كافة القوى الشعبية و إدماجها ضمن الصراع مع العدو

كما تطرق المشاركون إلى تحديد مهام المحافظون السياسيون و المجالس الشعبية و صلاحياتها و أعضاء قيادة الثورة ، كيفية تشكيلها و مهامها

ففي الجانب الهيكلي: أسفر المؤتمر عن إنشاء الهيئات التالية :

§ المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو أعلى هيئة سياسية للثورة أوكلت له مهام الهيئة التشريعية التي تقرر

الحرب والسلم، مكونة من 34 عضوا، 17 منهم دائمون و 17 آخرون إضافيون .

§ لجنة التنسيق والتنفيذ مكونة من 5 الى 14 عضوا وهي الجهاز التنفيذي للثورة .

وفي الجانب الإداري :

قسمت الجزائر إلى ست ولايات وكل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى نواح وقسمت كل ناحية إلى

قطاعات § الولاية الأولى : أوراس النمامشة § الولاية الثانية : الشمال القسنطيني § الولاية الثالثة:

القبائل § الولاية الرابعة : العاصمة وضواحيها الجزائر § الولاية الخامسة: الغرب الجزائري § الولاية السادسة:

الصحراء.

وفي ميدان العمل السياسي: حددت المهام الرئيسية التالية :

§ التنظيم وتوجيه الشعب

§ الدعاية والإعلام

§ الحرب النفسية: الاتصالات بالشعب والأقلية الأوربية وأسرى الحرب .

§ التمويل والتموين.

§ الإدارة والمجالس الشعبية وتنتخب هذه المجالس الشعبية المكونة من 5 أعضاء بما فيهم الرئيس، وهي

تتكفل بالأحوال المدنية والشؤون القضائية والدينية و المالية والاقتصادية والأمن. وفي ميدان التنظيم

العسكري: قرر المؤتمر أن يتكون الفوج من 11 جنديا من بينهم عريف وجنديين أوليين ونصف الفوج

يضم 5 جنود من بينهم جندي أول. الفرقة وتتكون من 35 جنديا (ثلاثة أفواج وقائد الفرقة ونائبه).

الكتيبة وتتكون من 110 جنود (ثلاثة فرق وخمس إدارات) الفيلق ويتكون من 350 جنديا (ثلاثة

كتائب وعشرين إدارا).

انعكاسات مؤتمر الصومام

مكن مؤتمر الصومام الثورة عبر التنظيم الجديد من تطوير العمل الدبلوماسي و تسهيل الاتصال بها من طرف الدول والتنظيمات الاجنبية. وهكذا بدأت الثورة من توسيع وتطوير علاقاتها مع مختلف دول العالم، الامر الذي كان له انعكاسات معتبرة على موقف الدول الصديقة لفرنسا والتي أخذت تدريجيا تراجع سياستها تجاه الاستعمار بصورة عامة والاستعمار الفرنسي بصورة خاصة. وكرد من السلطات الفرنسية على كل ذلك استعملت مختلف الوسائل لتحقيق أي إنتصار عسكري على الثورة الجزائرية .

مرحلة حرب الإبادة بعد 1958م :

يبدل ديجول قصارى جهده لخنق الثورة ديبلوماسيا و عسكريا و عزلها إجتماعيا و لكنه يفشل ويرضخ للأمر الواقع فيدخل في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني .

تعد هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية إذ تواصلت العمليات العسكرية وتوسعت بشكل ضخم، وهذا بعد أن أسندت قيادة الجيش الفرنسي للجنرال شال الذي شرع في تطبيق المشروع العسكري الحامل لإسمه للقضاء على الثورة وذلك باتباع الخطوات التالية :

. غلق الحدود الشرقية والغربية بواسطة الألغام والأسلاك الشائكة المكهربة .

. العمل على إبادة جيش التحرير الوطني في الجبال والأرياف .

. القيام بعمليات عسكرية جوية -برية- بحرية مكثفة لتمشيط البلاد والقضاء على المجاهدين .

. تجنيد المزيد من العملاء والحركة .

ومن أبرز العمليات التي تضمنها مخطط شال :

. عمليات الضباب في منطقة القبائل .

. عمليات التاج (لكورن) على جبال الونشريس .

. عمليات الجهر أو المنظار على جبال الشمال القسنطيني .

. عمليات الأحجار الكريمة على جبال الشمال القسنطيني .

. عمليات الشرارة على مناطق جبال الحضنة بقيادة الجنرال شال شخصيا .

وإلى جانب كل هذا لجأ الإستعمار إلى الإكثار من المحتشدات وتهجير السكان ليفصل بينهم وبين جيش

التحرير الوطني. كما قام الجنرال ديغول بطرح مشروع قسنطينة الاقتصادي بهدف خنق الثورة على أساس أن أسبابها إقتصادية إجتماعية، فقرر الجنرال ديغول توزيع الأراضي الصالحة للزراعة على الجزائريين وإقامة مشاريع صناعية وسكنية وتعليمية. كما حاول القضاء على الثورة سياسيا بطرح فكرة "سلم الشجعان" وهو بكل بساطة العودة إلى الديار ورمي السلاح . أما بالنسبة للثورة الجزائرية فقد تواصلت بكل قوة وازداد التلاحم الشعبي بها ومن أبرز الأدلة على ذلك ما حدث في 11 ديسمبر 1960م من مظاهرات شعبية عارمة، ولقد أعلن هذا الشعب عن رفضه لمحاولات الإغراء التي أنتهجها ديغول. ولمواجهة مشروع شال اعتمدت الثورة على أساليب عسكرية جديدة منها الإكثار من العمليات الفدائية داخل المدن والاعتماد على حرب الكمائن، ونقل العمليات الفدائية إلى قلب فرنسا نفسها بضرب المنشآت الاقتصادية والعسكرية ومما دعم ذلك وقوف المهاجرين الجزائريين في فرنسا إلى جانب الثورة و مساعدة بعض الأوساط الفرنسية. ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما حدث يوم 17 أكتوبر 1961م . وفي هذه الأثناء كانت الثورة تستكمل بناء تنظيماها وهياكلها فقامت في 19 سبتمبر 1958م بالإعلان رسميا عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي ترأسها فرحات عباس في البداية ثم خلفه يوسف بن خدة سنة 1961م وهذا بسبب اقتناع قيادة الثورة بأن التمثيل أصبح ضروريا في مثل هذا المستوى لحمل الدولة الفرنسية على تغيير سياستها تجاه الجزائر و تحقيق انتصارات أخرى على الصعيد الدبلوماسي ، ولإقتناع الثورة أيضا بأن التحضير للإستقلال صار ضروريا هو الآخر.

مرحلة التفاوض و تقرير المصير

سلم الجنرال ديغول بعد استعمال كل الوسائل بضرورة فتح مفاوضات مع الثورة الجزائرية على أساس مبدأ تقرير المصير فطرح الموضوع على الشعب الفرنسي الذي صادق عليه في استفتاء 8 جانفي 1961م، وكان رد فعل قادة الجيش الفرنسي سريعا إذ أعلن أربعة ضباط متقاعدون التمرد على حكومتهم يوم 22 أبريل 1961م إلا أن الانقلاب فشل في غضون أيام قليلة. ولكن قبل أن يدخل الجنرال ديغول جديا في عملية التفاوض سبق له أن دعا إلى محادثات في "مولان" في الفترة ما بين 25 و 29 جوان 1960م إذ أرسلت الحكومة الجزائرية مبعوثين هما محمد الصديق بن يحيى وأحمد بومنجل إلا أن اللقاء لم يكتب له النجاح بسبب المعاملة غير اللائقة التي عومل بها الوفد الجزائري في باريس .

فوض إذن الشعب الفرنسي لرئيسه أمر "تحقيق تقرير المصير" فبدأت الاتصالات الأولى بين مبعوثين فرنسيين منهما جورج بومبيدو (G.Pompidou) الذي أصبح رئيسا خلفا لديغول) ومبعوثين جزائريين هما أحمد بومنجل والطيب بولحروف. لكن المناورات الفرنسية لم تغب عن هذه الاتصالات الأولى التي بدأت في 30/3/1961م. في سويسرا، وفي 11/4/1961م صرح الجنرال ديغول "إن الجمهورية الجزائرية ستكون لها سيادة في الداخل والخارج" وذلك كمحاولة لتقريب وجهات النظر وكمناورة لفرض الشروط الفرنسية فيما يتعلق بمسائل جوهرية مثل :

§ مفهوم التعاون الذي يراه ديغول "شراكة". حقوق الفرنسيين المقيمين التي يراها ديغول متميزة قد تصل الى تخصيص جزء من البلاد لهم ، من ذلك جاءت فكرة التقسيم والمشاريع العديدة الى وضعت في هذا الشأن مثل مشروع "بيرفيت". "A.Peyrefitte"

§وحدة التراب الوطني التي يراها ديغول دون الصحراء التي يعتبرها فرنسية .
وأمام هذه المطالب انسحب الوفد الجزائري معتبرا الهوة شاسعة بين الطرفين ، ويتجدد اللقاء بعد شهرين في 20/5/1961م بافان ولوغران "Evian/Lugrin" فتغيرت شروط الفرنسيين بعض الشيء إذ استبدل مفهوم الشراكة بالتعاون، مع بقاء الخلاف حول الوحدة الترابية ووحدة الشعب الجزائري، وتنقطع المفاوضات مرة أخرى لتعود في سبتمبر 1961م في نفس المكان، وتراوغ السلطات الفرنسية إلى أن ينتهي بها الأمر إلى الاعتراف نهائيا بوحدة التراب الوطني وبوحدة الشعب الجزائري، وذلك في آخر مرحلة من مراحل المفاوضات في بداية مارس 1962م، ولكنها كانت قد قامت بمسعى أخير لتفريق الصفوف بمحاولة كسب تأييد شعبي لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر ولكن المشروع قوبل بالرفض من طرف الأعيان وكذلك من طرف الشعب الذي خرج في ورقلة في مظاهرة شعبية عارمة، فاضطرت الى تسليم موافقتها على ما اتفق عليه.

خرج الشعب في مظاهرات عارمة في ورقلة لرفض فصل الصحراء ودعمًا لموقف جبهة التحرير في المفاوضات

وهكذا دعي المجلس الوطني للشورة الجزائرية للمصادقة على مشروع الاتفاقيات التي وقعت في 18/3/1962م على الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر وعرفت بـ "اتفاقيات إفيان" وبذلك تطوى

صفحة الاستعمار في الجزائر. لكن المتربصين بالجزائر لم يتركوا لها فرصة تضميد الجراح ، فقد عمدت " منظمة الجيش السري "OAS" إلى تطبيق سياسة الأرض المحروقة ووجهت ضرباتها إلى الطاقات الحية في البلاد وكذلك إلى كل المنشآت التي يمكن أن يستفيد منها أبناء الشعب في ظل الاستقلال والحرية، فاغتيل الرجال وأحرقت المدارس والجامعات والمكتبات . وبعد التوقيع على الاتفاقيات أعلن عن توقيف القتال الذي دخل حيز التطبيق يوم 19/3/1962م على الساعة الثانية عشر. وشرعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الترتيب لاستفتاء تقرير المصير وإعلان الاستقلال في 5/7/1962م أي مباشرة بعد إعلان النتائج، ووجه الجنرال ديغول في هذا اليوم رسالة إلى السيد " عبد الرحمن فارس " رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على تسيير المرحلة الانتقالية، أرسل له رسالة كان نصها : "نظرا للنتائج التي أسفر عنها استفتاء تقرير المصير فإن الصلاحيات الخاصة بالمقاطعات الفرنسية السابقة في الجزائر تحول ابتداء من اليوم الى الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية . "...

حصيلة الحرب

لقد كانت تضحيات الشعب الجزائري ثقيلة جدا :

. مليون ونصف مليون من الشهداء .

. عشرات الالاف من الارامل واليتامى .

. مليوني لاجئ .

. أكثر من مليون مسجون .

. آلاف القرى المدمرة .

. إقتصاد مشلول.

. خزينة عامة لا يوجد بها سنتيم واحد .

وأما الحصيلة العامة فقد استعادت الدولة الجزائرية مكانتها بين الأمم التي راحت تعترف بدولتها منذ تأسيس الحكومة المؤقتة إلى أن رفع علم الجزائر في مبنى الأمم المتحدة يوم 8 أكتوبر 1962. رؤساء الجزائر منذ الاستقلال أحمد بن بلة أحمد بن بلة هو أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال، من 29 سبتمبر 1962 إلى 19 يونيو 1965. ولد في مغنية في 25 ديسمبر 1916. كان أحد مؤسسي جبهة

التحرير الوطني في 1954. سجنته الحكومة الفرنسية من 1954 إلى 1962، وبعد الاستقلال أصبح رئيس الجزائر، حتى خلعه هواري بومدين.

السيرة الذاتية أدى الخدمة العسكرية سنة 1937 .

تأثر بعمق بأحداث 8 مايو 1945 ، فانظم إلى الحركة الوطنية باشتراكه في ح **الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية حيث انتخب سنة 1947 مستشارا لبلدية مغنية.

أصبح بعدها مسؤولاً على المنظمة الخاصة حيث شارك في عملية مهاجمة مكتب بريد وهران عام 1949 بمعية السيدين حسين آيت أحمد و رابح بيطاط. وألقي عليه القبض سنة 1950 بالعاصمة و حكم عليه بعد سنتين بسبع سنوات سجن. هرب من السجن سنة 1952 ليلتحق في القاهرة بآيت أحمد و محمد خيذر حيث يكون فيما بعد الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني . قبض عليه مرة أخرى سنة 1956 خلال عملية القرصنة الجوية التي نفذها الطيران العسكري الفرنسي ضد الطائرة التي كانت تنقله من المغرب نحو تونس رفقة أربع قادة آخرين لجهة التحرير الوطني (بوضياف ،رابح بيطاط ، آيت أحمد ، لشرف).

أطلق سراحه سنة 1962 حيث شارك في مؤتمر طرابلس الذي تمخض عنه خلاف بينه و بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

في 15 سبتمبر 1963 انتخب أول رئيس للجمهورية الجزائرية.

في 19 يونيو 1965 عزل من طرف مجلس الثورة. وظل معتقلا إلى غاية 1980 ، و بعد إطلاق سراحه أنشأ بفرنسا الحركة الديمقراطية بالجزائر. ثم التحق نهائيا بالجزائر بتاريخ 29 سبتمبر 1990. توجه بعد حرب الخليج الثانية 1991م إلى العراق وقابل الرئيس صدام حسين

من اقواله

لم يكن سواه رفيقي في كل الفترات التي قضيتها في السجون..انه القرآن الكريم.

هواري بومدين محمد ابراهيم بوخروبة والمعروف بإسم هواري بومدين هو زعيم عربي ورئيس الجزائر (23 اغسطس 1932 إلى 27 ديسمبر 1978). كان رئيساً للجزائر من 19 يونيو 1965 إلى 27

ديسمبر 1978. من أبرز رجالات السياسة بالجزائر في النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح أحد رموز حركة عدم الانحياز ولعب دورا هاما على الساحة الإفريقية والعربية وكان أول رئيس من العالم الثالث تحدث في الأمم المتحدة عن نظام دولي جديد.

التسمية والمولد والنشأة

ابن فلاح بسيط من عائلة كبيرة العدد ومتواضعة ماديا ولد في مدينة قلمة الواقعة في الشرق الجزائري سنة 1932 وبالضبط في 23 آب -أوت في دوار بني عدي مقابل جبل هواة على بعد بضعة كيلومترات غرب مدينة قلمة، وسجل في سجلات الميلاذ ببلدية عين أحساينية (كلوزال سابقا). دخل الكتاب في القرية التي ولد فيها وكان عمره آنذاك 4 سنوات، وعندما بلغ سن السادسة دخل مدرسة ألباير سنة 1938 في مدينة قلمة (وتحمل المدرسة اليوم اسم مدرسة محمد عبده)، يدرس في المدرسة الفرنسية وفي نفس الوقت يلازم الكتاب. ختم القرآن الكريم وأصبح يدرس أبناء قريته القرآن الكريم واللغة العربية. توجه إلى المدرسة الكتانية في مدينة قسنطينة حيث درس على يد الشيخ الطيب ابن لحنش.

رحلته إلى الأزهر

تعلم في مدارسها ثم التحق بمدارس قسنطينة معقل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بومدين. رفض هواري بومدين خدمة العلم الفرنسي (كانت السلطات الفرنسية تعتبر الجزائريين فرنسيين ولذلك كانت تفرض عليهم الإلتحاق بالثكنات الفرنسية لدى بلوغهم السن الثامنة عشر) وفرّ إلى تونس سنة 1949 والتحق في تلك الحقبة بجامع الزيتونة الذي كان يقصده العديد من الطلبة الجزائريين، ومن تونس انتقل إلى القاهرة سنة 1950 حيث التحق ب جامع الأزهر الشريف حيث درس هناك وتفوق في دراسته.

اندلاع الثورة الجزائرية

مع اندلاع الثورة الجزائرية في 01 تشرين الثاني -نوفمبر 1954 انضم إلى جيش التحرير الوطني في المنطقة الغربية وتطورت حياته العسكرية كالتالي:

1956: أشرف على تدريب وتشكيل خلايا عسكرية، وقد تلقى في مصر التدريب حيث اختير هو وعددا من رفاقه لمهمة حمل الاسلحة .

1957 أصبح منذ هذه السنة مشهورا بإسمه العسكري "هوارى بومدين" تاركا اسمه الأصلي بوخروبة محمد إبراهيم كما تولى مسؤولية الولاية الخامسة .

1958 أصبح قائد الأركان الغربية .

1960 أشرف على تنظيم جبهة التحرير الوطني عسكريا ليصبح قائد الأركان .

1962 وزيرا للدفاع في حكومة الاستقلال .

1963 نائب رئيس المجلس الثوري .

وكان مسؤولا عسكريا هذا الرصيد العلمي الذي كان له جعله يحتل موقعا متقدما في جيش التحرير الوطني وتدرج في رتب الجيش إلى أن أصبح قائدا للمنطقة الغرب الجزائري، وتولى قيادة وهران من سنة 1957 وإلى سنة 1960 ثم تولى رئاسة الأركان من 1960 وإلى تاريخ الإستقلال في 05 تموز - يوليو 1962، وعيّن بعد الإستقلال وزيرا للدفاع ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء سنة 1963 دون أن يتخلى عن منصبه كوزير للدفاع. وفي 19 حزيران - جوان 1965 قام هوارى بومدين بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس أحمد بن بلة.

حكمه

تولى محمد بوخروبة المكنى بالهوارى بومدين الحكم في الجزائر بعد انقاب عسكري من 19 جوان (الشهر السادس) 1965 إلى غاية ديسمبر 1978. فتميزت فترة حكمه بالإزدهار في جميع المجالات خاصة منه الزراعي كما قام بتأميم المحروقات الجزائرية (البترو). وأقام أيضا قواعد صناعية كبرى مازالت تعمل إلى حد الساعة. وكان في أول الأمر رئيسا لمجلس التصحيح الثوري تم انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية عام 1975.

سياسته الداخلية

بعد أن تمكن هوارى بومدين من ترتيب البيت الداخلي، شرع في تقوية الدولة على المستوى الداخلي وكانت أمامه ثلاث تحديات وهي الزراعة والصناعة والثقافة، فعلى مستوى الزراعة قام بومدين بتوزيع آلاف الهكتارات على الفلاحين الذين كان قد وفر لهم المساكن من خلال مشروع ألف قرية سكنية

للفلاحين وأجهز على معظم البيوت القصديرية والأكوخ التي كان يقطنها الفلاحون، وأمدّ الفلاحين بكل الوسائل والإمكانات التي كانوا يحتاجون إليها.

الثورة الزراعية

وقد ازدهر القطاع الزراعي في عهد هواري بومدين واسترجعت حيويتها التي كانت عليها أيام الاستعمار الفرنسي عندما كانت الجزائر المحتلة تصدر ثمانين بالمائة من الحبوب إلى كل أوروبا. وكانت ثورة بومدين الزراعية خاضعة لإستراتيجية دقيقة بدأت بالحفاظ على الأراضي الزراعية المتوفرة وذلك بوقف التصحر وإقامة حواجز كثيفة من الأشجار الخضراء السد الأخضر بين المناطق الصحراوية والمناطق الصالحة للزراعة وقد أوكلت هذه المهمة إلى الشباب الجزائريين الذين كانوا يقومون بخدمة الوطنية .

الثورة الصناعية

وعلى صعيد الصناعات الثقيلة قام هواري بومدين بإنشاء مئات المصانع الثقيلة والتي كان خبراء من دول المحور الاشتراكي والرأسمالي يساهمون في بنائها، ومن القطاعات التي حظيت باهتمامه قطاع الطاقة، ومعروف أن فرنسا كانت تحتكر إنتاج النفط الجزائري وتسويقه إلى أن قام هواري بومدين بتأميمه الأمر الذي انتهى بتوتر العلاقات الفرنسية -الجزائرية، وقد أدى تأميم المحروقات إلى توفير سيولة نادرة للجزائر ساهمت في دعم بقية القطاعات الصناعية والزراعية. وفي سنة 1972 كان هواري بومدين يقول أن الجزائر ستخرج بشكل كامل من دائرة التخلف وستصبح يابان العالم العربي.

الإصلاح السياسي

وبالتوازي مع سياسة التنمية قام هواري بومدين بوضع ركائز الدولة الجزائرية وذلك من خلال وضع دستور وميثاق للدولة وساهمت القواعد الجماهيرية في إثراء الدستور والميثاق رغم ما يمكن أن يقال عنهما إلا أنهما ساهما في ترتيب البيت الجزائري ووضع ركائز لقيام الدولة الجزائرية الحديثة.

السياسة الخارجية

إجمالا كانت علاقة الجزائر بكل الدول وخصوصا دول المحور الاشتراكي حسنة للغاية عدا العلاقة بفرنسا وكون تأميم البترول يعد من جهة مثلا لباقي الدول المنتجة يتحدى به العالم الرأسمالي جعل من الجزائر ركن للصمود والمواجهة من الدول الصغيرة كما كانت الثورة الجزائرية درسا للشعوب المستضعفة ومن جهة

أخرى وخاصة بعد مؤتمر الأفروآسيوي في يوم 3 أيلول - سبتمبر 1973 يستقبل في الجزائر العالم الثالث كزعيم وقائد واثق من نفسه و بمطالبته بنظام دولي جديد أصبح يشكل تهديدا واضحا للدول المتقدمة.

بومدين والصحراء الغربية

حضر هواري بومدين عام 1970 إلى جانب الرئيس الموريتاني المختار ولد داده وملك المغرب الحسن الثاني مؤتمر نواذيبو بموريتانيا و يدعي بول بالثن أن بومدين بارك تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، وقد وضعت معالم ذلك التقسيم خلال هذا اللقاء. ومع منتصف السبعينيات تحول الموقف الجزائري من مبارك لتقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا إلى مساند لجهة البوليساريو لانتزاع استقلال الإقليم. لكن هذا الإدعاء لا دليل عليه و كل التصريحات الرسمية الجزائرية تثبت العكس ألا و هو مساندة الجزائر لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، هدد بومدين الرئيس الموريتاني ولد داده في لقاءه معه بمدينة بشار الجزائرية في بداية السبعينات وطلب منه الإبتعاد عن الصحراء، كما قام بطرد جميع رعايا المغرب من الجزائر ليضغط على الحسن الثاني ويثنيه عن التورط في الصحراء. سخر بومدين الدبلوماسية الجزائرية لدعم موقف بلاده من قضية النزاع الصحراوي، ونتج عن ذلك أن اعترفت 70 دولة بالجمهورية العربية الصحراوية التي أعلنتها جبهة البوليساريو في تندوف الواقعة جنوب الجزائر، كما أرغم ذلك المغرب على الانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية.

وفاته

أصيب هواري بومدين صاحب شعار "بناء دولة لاتزول بزوال الرجال" بمرض استعصى علاجه وقلّ شبيهه، وفي بداية الأمر ظن الأطباء أنّه مصاب بسرطان المثانة، غير أن التحاليل الطبية فنّدت هذا الإدعاء وذهب طبيب سويدي إلى القول أن هواري بومدين أصيب بمرض "والدن ستروم" وكان هذا الطبيب هو نفسه مكتشف المرض وجاء إلى الجزائر خصيصا لمعالجة بومدين، وتأكّد أنّ بومدين ليس مصابا بهذا الداء وقد مات هواري بومدين في صباح الأربعاء 27 كانون الأول - ديسمبر 1978 على الساعة الثالثة وثلاثون دقيقة فجرا. وموت هواري بومدين كانت الجزائر تتهيأ لدخول مرحلة جديدة تختلف جملة وتفصيلا عن الحقبة البومدينية.

رابح بيطاط

رابح بيطاط (19 ديسمبر 1925 - 10 أبريل 2000) رئيس الجزائر لفترة انتقالية قصيرة. عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة و العمل و القيادة التاريخية ولد بعين الكرمة بولاية قسنطينة بالشرق الجزائري ، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعضو في المنظمة السرية. حكم عليه غيابيا بالسجن لعشر سنوات بعد مشاركته في مهاجمة دار البريد بوهران. وهو عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة و العمل. كان كذلك من بين مجموعة الإثني و عشرين (22) و مجموعة التسعة (9) قادة التاريخيين الذين أعطوا إشارة انطلاق الثورة الجزائرية التحريرية. عين بعدها مسؤول عن منطقة الرابعة (الجزائر). و في 1955 اعتقل من طرف السلطات الاستعمارية بعد الحكم عليه بالسجن المؤبد ليطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962. عين في 27 سبتمبر 1962 نائبا لرئيس مجلس أول حكومة جزائرية ليستقيل بعد ذلك بسنة. في 10 يوليو 1965 عين وزيرا للدولة. بعدها في سنة 1972 عين وزيرا مكلفا بالنقل. ومارس 1977 ترأس المجلس الشعبي الوطني . وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 28 ديسمبر 1978، تقلد بالنيابة رئاسة الجمهورية لمدة 45 يوما. تولى رئاسة المجلس الشعبي الوطني لمدة أربع فترات تشريعية إلى أن قدم استقالته في 2 أكتوبر 1990. وقلد أعلى وسام في الدولة "صدر" بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة و الثلاثين لعيد الاستقلال في 5 يوليو 1999. توفي يوم 10 أبريل 2000.

الشاذلي بن جديد

الشاذلي بن جديد (14 أبريل 1929 -) ، ولد بقرية بوثلجة بولاية الطارف من أسرة متواضعة . التحق بعام 1954 بالتنظيم السياسي العسكري لجهة التحرير الوطني. وبعام 1955 التحق بجيش التحرير الوطني. بسنة 1956 عين قائد منطقة .وسنة 1957 عين مساعد قائد ناحية. رقي إلى رتبة نقيب في مطلع سنة 1958 مع تقليده رتبة قائد منطقة. بسنة 1961 قام لفترة قصيرة بالقيادة العملية للمنطقة الشمالية. وفي 1962 بعد الاستقلال عين قائدا للناحية العسكرية الخامسة (القطاع القسنطيني برتبة رائد) . وفي سنة 1964 عين على رأس الناحية العسكرية الثانية (القطاع الوهراني). في شهر يونيو

1965 كان من بين أعضاء مجلس الثورة المؤسس في 19 يونيو. ورفي إلى رتبة عقيد سنة 1969 .
وفي سنة 1978 تولى تنسيق شؤون الدفاع الوطني. وعند انعقاد المؤتمر الرابع لح** جبهة التحرير الوطني
في يناير 1979 تم طرح اسمه كي يقوم بمهام أمين عام للح** ثم رشح لرئاسة الجمهورية. و في 7 فبراير
1979 إنتخب رئيسا للجمهورية و أعيد انتخابه مرتين في 1984 و 1989. غداة حوادث أكتوبر
1988 نادى بالإصلاحات السياسية التي أدت إلى المصادقة على دستور فبراير 1989 و إقرار
التعددية السياسية . ومع الإنتخابات التشريعية التعددية الأولى التي جرت يوم 26 ديسمبر 1991
إستقال من مهامه ، وترك السلطه في 11 يناير 1992.

محمد بوضياف

محمد بوضياف (23 يونيو 1919 - 29 يونيو 1992) ، أحد رموز الثورة الجزائرية، ورئيس سابق
للجزائر، اغتيل في 29 يونيو عام 1992 ونفذ الإغتيال مبارك بومعرافي، وهو ملازم في القوات الخاصة
الجزائرية. ولد بأولاد ماضي بولاية المسيلة ، في سنة 1942 اشتغل بمصالح تحصيل الضرائب بجيجل ،
انضم إلى صفوف ح** الشعب وبعدها أصبح عضوا في المنظمة السرية . في 1950 حوكم غيابيا إذ
التحق بفرنسا في 1953 حيث أصبح عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية. بعد عودته إلى
الجزائر، ساهم في تنظيم اللجنة الثورية للوحدة و العمل وكان من بين أعضاء مجموعة الإثني و العشرين
(22) المفجرة للثورة الجزائرية. اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 من طرف
السلطات الاستعمارية التي كانت تقله و رفقائه من المغرب إلى تونس. في سبتمبر 1962 أسس ح**
الثورة الاشتراكية. وفي يونيو 1963 تم توقيفه و سجنه في الجنوب الجزائري لمدة ثلاثة أشهر، لينتقل
بعدها للمغرب. ومن عام 1972 عاش متنقلا بين فرنسا والمغرب في إطار نشاطه السياسي إضافة إلى
تنشيط مجلة الجريدة. في سنة 1979 وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين، قام بحل ح** الثورة الاشتراكية
و تفرغ لأعماله الصناعية إذ كان يدير مصنعا للآجر بالقنيطرة في المملكة المغربية. في يناير 1992 بعد
استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، استدعته الجزائر لينصب رئيسا لها ، وفي 29 يونيو من نفس السنة
اغتيال الرئيس في مدينة عنابة

علي كافي

علي كافي (1928 -) ولد بالحروش بولاية سكيكدة . بدأ دراسته بالمدرسة الكتانية في قسنطينة وكان معه بالمدرسة هواري بومدين. كان عضوا في ح **الشعب وساهم بالنضال فيه حتى أصبح مسؤول خلية ومن بعدها مسئول مجموعة . بعام 1953 عين مدرسا من طرف ح **ه في مدرسة حرة بسكيكدة. ساهم بالثورة الجزائرية منذ اتصاله بديدوش مراد في نوفمبر 1954 وكانت بداية مشاركته على مستوى مدينة سكيكدة وبعدها إلتحق بجبال الشمال القسنطيني. وشارك في معارك أغسطس 1955 تحت قيادة زيغود يوسف. وفي أغسطس 1956 شارك في مؤتمر الصومام حيث كان عضوا مندوبا عن المنطقة الثانية. وقام بقيادة المنطقة الثانية بين أعوام 1957 و 1959. وفي مايو 1959 التحق بتونس حيث دخل في عداد الشخصيات العشر التي قامت بتنظيم الهيئتين المسيرتين للثورة (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و المجلس الوطني للثورة الجزائرية). بعد الاستقلال عين سفيرا للجزائر في تونس ثم مصر وبعدها سوريا و لبنان و العراق و إيطاليا. في يناير 1992 ، عين عضوا في المجلس الأعلى للدولة ثم رئيسا له في 2 يوليو وذلك بعد إغتيال محمد بوضياف.

اليمين زروال اليمين زروال (3 يوليو 1941 -) رئيس الجزائر الأسبق ، ولد بمدينة باتنة عاصمة الأوراس التي شهدت اندلاع ثورة التحرير، التحق بجيش التحرير الوطني وعمره لا يتجاوز 16 سنة، حيث شارك في حرب التحرير بين 1957 - 1962. بعد الاستقلال تلقى تكوينا عسكريا في الاتحاد السوفيتي ثم في المدرسة الحربية الفرنسية سنة 1974. ما أتاح له تقلد عدة مسؤوليات على مستوى الجيش الوطني الشعبي. إذ أنه اختير قائدا للمدرسة العسكرية بباتنة فالأكاديمية العسكرية بشرشال ثم تولى قيادة النواحي العسكرية السادسة، الثالثة والخامسة. وعين بعدها قائدا للقوات البرية بقيادة أركان الجيش الوطني الشعبي.

بسبب خلافات له مع الرئيس الشاذلي بن جديد حول مخطط لتحديث الجيش في سنة 1989 قدم استقالته، عين على أثر ذلك سفيرا في رومانيا سنة 1990، غير أنه قدم استقالته عام 1991. لكنه عين لاحقا وزيرا للدفاع الوطني في 10 يوليو 1993. ثم عين رئيسا للدولة لتسيير شؤون البلاد طوال

المرحلة الإنتقالية في 30 يناير 1994.

يعد أول رئيس للجمهورية انتخب بطريقة ديمقراطية في 16 نوفمبر 1995 والتي تقول المعارضة انها انتخابات مزورة، في 11 سبتمبر 1998 أعلن الرئيس زروال إجراء انتخابات رئاسية مسبقة وبها أنهى عهده بتاريخ 27 ابريل 1999.

زروال السياسي

شخصية الرئيس زروال بسيطة ومنضبطة، وقد أعطت رزائته ثمارها في إدارة أخطر أزمة شهدتها الجزائر في تاريخها.

يعرف زروال أيضا بأنه مفاوض قوي، وذو هبة حيث رفض لقاء الرئيس الفرنسي شيراك في ظل شروط مهينة وضعها هذا الأخير، كما رفض الرضوخ للكثير من مطالب صندوق النقد الدولي مما حفظ حدا مقبولا لمستويات العيش، وقد رفض أيضا الاستمرار في الحكم وقام بتقصير عهده عندما أصبحت بعض أطراف السلطة تتفاوض سرا ،

لقد حكم الرئيس زروال البلاد في أصعب الظروف ويعاب عليه عدم قدرته على التحكم في تناقضات المشهد السياسي للجزائر وعدم مرونته في التعامل مع القضايا المشتابكة للساحة الجزائرية، لكن مناصريه يعتبرون أنه كان شجاعا عندما تحمل مسؤولية الرئاسة في ظروف صعبة، كما أنه الأكثر نزاهة وتواضعا من بين كل رؤساء الجزائر، حيث عاد بعد نهاية عهده إلى منزله المتواضع في مسقط رأسه باتنة وهو تقليد لا نجده إلا في الديمقراطيات العريقة.

عبد العزيز بوتفليقة

ولد عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 2 مارس 1937 بمدينة وجدة المغربية و دخل مبكرا الخضم النضالي من أجل القضية الوطنية. ثم التحق، في نهاية دراسته الثانوية، بصفوف جيش التحرير الوطني (بعد تهديدات الجبهة بذبح كل من يتخلف) و هو في التاسعة عشرة من عمره في 1956 كفاحه

و كان له أن يطمح بمهمتين، بصفة مراقب عام للولاية الخامسة، أولاها سنة 1959، و الثانية سنة 1960، وبعدئذ مارس مأمورياته، ضابطا في المنطقتين الرابعة و السابعة بالولاية الخامسة، ألحق، على

التوالي، بهيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، و بعدها، بهيئة قيادة الأركان بالغرب ثم لدى هيئة قيادة الأركان العامة، و ذلك قبل أن يوفد، عام 1960، إلى حدود البلاد الجنوبية لقيادة (جبهة المالي). من هنا، بدأت (أسطورة السي عبد القادر المالي). و جاء إنشاء هذه الجبهة لإحباط مساعي النظام الاستعماري الذي كان مرامه أن يسوم البلاد بالتقسيم.

و في عام 1961، انتقل عبد العزيز بوتفليقة سريا إلى فرنسا ، و ذلك في إطار مهمة الإتصال بالزعماء التاريخيين المعتقلين بمدينة (أولنوا).

بعد الاستقلال

في 1962، و بعد الاستقلال، تقلد العضوية في أول مجلس تأسيسي وطني، ثم ولي، وهو في الخامسة و العشرين من عمره، وزيرا للشباب و السياحة. وفي سنة 1963، عين وزيرا للخارجية.

في عام 1964، انتخب عبد العزيز بوتفليقة من طرف مؤتمر ح** جبهة التحرير الوطني ، عضوا للجنة المركزية و المكتب السياسي. شارك بصفة فعالة في التصحيح الثوري حيث كان عضوا لمجلس الثورة تحت رئاسة هواري بومدين.

باسلوبه المتميز، جعل من هذا منصب وزير الخارجية ، إلى غاية 1979، منبرا للدفاع عن المصالح المشروعة للبلاد، و مناصرة القضايا العادلة بإفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية.

و قد اضطلع السيد بوتفليقة، بكل ما أوتي من قوة فكرية و عزيمة، بعمل دبلوماسي مرموق رفع به سمعة الجزائر عاليا حيث:

عمل على الاعتراف الدولي للحدود الجزائرية و تنمية علاقة حسن الحوار مع البلدان المجاورة .

عمل على النداء للوحدة العربية بمناسبة قمة الخرطوم سنة 1967 ثم تزامنا مع حرب أكتوبر 1973 .

عمل على إفشال الحصار ضد الجزائر بمناسبة تأميم المحروقات .

نادى لتقوية تأثير منظمات العالم الثالث و العمل لتوحيد عملهم خاصة بمناسبة انعقاد قمتي منظمة ال77 و منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدتين بالجزائر و كذا بمناسبة الأعمال التحضيرية لقمة البلدان الغير المنحازة .

نادى لمساعدة الحركات التحررية في إفريقيا بصفة خاصة و العالم بصفة عامة .

نادى للاعتراف بالجزائر كناطق باسم بلدان العالم في مناداته بنظام دولي جديد .

انتخب عبد العزيز بوتفليقة بالإجماع رئيسا للدورة التاسعة و العشرون لجمعية الأمم المتحدة و كذا بالنسبة للدورة الاستثنائية السادسة المخصصة للطاقة و المواد الأولية التي كانت الجزائر أحد البلدان المنادين لانعقادها.

طوال الفترة التي قضاها في الحكومة، شارك في تحديد الاتجاهات الكبرى للسياسة الجزائرية في جميع المجالات مناديا ، داخل الهيئات السياسية، لنظام أكثر مرونة. بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، و بحكم العلاقة الوطيدة التي كانت تربطه به ، ألقى كلمة الوداع التي ترجمت إحساس و تأثر قلوب كل الجزائريين بهذا المصاب. بعد 1978، مثل بوتفليقة الهدف الرئيسي لسياسة "محو آثار" الرئيس هواري بومدين حيث أرغم على الابتعاد عن الجزائر لمدة ستة سنوات.

عاد بوتفليقة إلى الجزائر سنة 1987 حيث كان من موقعي "وثيقة الـ18" التي تلت وقائع 05 أكتوبر 1988، شارك في مؤتمر ح** جبهة التحرير الوطني في 1989 حيث ينتخب عضوا للجنة المركزية. أقرّح لشغل منصب وزير-مستشار لدى المجلس الأعلى للدولة فممثل دائم للجزائر بالأمم المتحدة حيث قابل الاقتراحين بالرفض. كما رفض منصب رئيس الدولة نظرا لخلافه حول ميكانزمات تسيير المرحلة الانتقالية.

رئاسة الجمهورية

تواجد بوتفليقة خارج الجزائر لم يكن واضحا، إلا أنه أخذ الخليج كمستقر مؤقت. عاد بعدها بطلب من دوائر السلطة للانتخابات الرئاسية. معلنا نية دخول المنافسة الرئاسية في ديسمبر 1998 كمرشح حر. أثناء هذه الانتخابات، انسحب جميع المرشحين المنافسين الآخرين (آيت أحمد، مولود حمروش، مقداد سيفي، طالب الإبراهيمي) بحجة دعم الجيش لبوتفليقة و نية التزوير الواضحة، لبقى بوتفليقة معزولا في انتخابات مشلولة كوميديّة.

نجاح الرئيس بوتفليقة لم يكن بارزا، كما وصفته الأوساط السياسية بالرئيس المستورد (مثل الرئيس بوضياف) كاشفا للخلل العميق في السلطة، ورغم "فوزه" في أبريل 1999 بالرئاسة، إلا أن شعبيته لم تكن عالية وسط جيل الشباب الذي لم يعرفه قبلا.

السياسة الداخلية :

شهدت فترة الرئيس مشاكل سياسية، قانونية، أخلاقية أيضا. مشاكل مع الصحافة و خرق حرياتها (تدخلت فيها الولايات المتحدة لصالح الصحفيين و الحقوقيين الجزائريين)، فضائح المال العام مع بنك الخليفة و سياسة المحاببات في الحقائق الوزارية (كان طاقم الحكومة من ولايته) و الصفقات الدولية المشبوهة (تلاعب في المناقصات من أجل الهواتف المحمولة)

وصفت الأوساط السياسية نهج الرئيس بوتفليقة بكونه عقلية شيخ قبيلة، و الديمقراطية الفلكلورية. قرر رئيس الجمهورية (متأخرا) خلال عهده الاولى (بعد أحداث القبائل المأساوية) ترسيم الأمازيغية لغة وطنية.

و لما اخذ الأمن يستتب تدريجيا، تأتى للرئيس بوتفليقة الشروع، على المستوى الداخلي، في برنامج واسع لتعزيز دعائم الدولة الجزائرية من خلال إصلاح كل من هياكل الدولة و مهامها، و المنظومة القضائية و المنظومة التربوية، واتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصاديةية الجريئة شملت، على وجه الخصوص، إصلاح المنظومة المصرفية قصد تحسين أداء الاقتصاد الجزائري ؛ مما مكن الجزائر من دخول اقتصاد السوق و استعادة النمو و رفع نسبة النمو الاقتصادي .

جدد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حال توليه مهامه، تأكيد عزمه على إخماد نار الفتنة و إعادة الأمن و السلم و الاستقرار. و باشر في سبيل ذلك مسارا تشريعيا للوئام المدني حرص على تكريس و تزكيته عن طريق استفتاء شعبي نال فيه مشروع اللوائح أزيد من 98 % من الأصوات.

السياسة الخارجية :

و موازاة لذلك، لم يدخر الرئيس بوتفليقة جهدا من أجل مواصلة بناء اتحاد المغرب العربي. و على المستوى المتوسطي، أبرمت الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الاوروي في 22 افريل 2001 . كما تشارك الجزائر التي أصبحت شريكا مرموقا لدى مجموعة الثمانية، في قمم هذه المجموعة منذ سنة

2000.

على الصعيد الدولي، استعادت الجزائر تحت إشراف الرئيس بوتفليقة و بدفع منه دورها القيادي، حيث يشهد على ذلك دورها الفعال الذي ما انفك يتعاضد على الساحة القارية في إطار الاتحاد الإفريقي و لشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) التي كان الرئيس الجزائري أحد المبادرين بها.

العهد الثانية:

في 22 فبراير 2004، أعلن عبد العزيز بوتفليقة عن ترشحه لعهدا ثانية. فقد حملته الانتخابية مشجعا بالنائج الايجابية التي حققتها عهده الأولى و مدافعا عن الأفكار و الآراء الكامنة في مشروع المجتمع الذي يؤمن به و لاسيما المصالحة الوطنية، و مراجعة قانون الأسرة ، و محاربة الفساد، و مواصلة الإصلاحات. أعيد انتخاب الرئيس بوتفليقة يوم 8 ابريل 2004 بما يقارب 85 % من الأصوات

مرض الرئيس :

دخل الرئيس في غيبوبة، 26 نوفمبر 2005، و نقل لمستشفى فرنسي. بدون وجود نائب رئيس وقعت البلاد في فوضى، و كان أن سمع الجزائريون (الذين يحبون بوتفليقة) الأخبار شبه الرسمية عن صحة حاكمهم من أحد مغني الراي. خرج بعدها من المستشفى في 31 ديسمبر. طبيعة المرض الرسمية تقول بأنها قرحة معدية، و اتهمت التلفزة الرسمية اوساطا أجنبية!! بإثارة الشائعات. الصحف الفرنسية نسبت لمرافقة الرئيس ساركوزي، قول بوتفليقة نفسه، بخطر واضح كاد يؤدي بحياته في ساعات.

التحالف الرئاسي لثلاثة أحزاب يدفع من أجل عهدة ثالثة و تغيير الدستور، رغم عمر الرئيس، أكثر من 70 سنة. ما يحتاجه منصب الرئاسة و خطر مرضه، أهم من هذا، عدم وجود نائب للرئيس.

محاولة الإغتيال:

في 6 سبتمبر 2007، تعرض الرئيس لمحاولة إغتيال بباتنة (400 كم عن العاصمة 40 دقيقة قبل وصوله للمنصة الشرفية، خلال جولاته شرق البلاد، مخلقة 15 قتيلًا، و 71 جريح. الإسلامي، حاملا كيسا معه، أثار ريبة رجال الشرطة الذين لاحظوا انفعاليته الشديدة، مدركا أنه اكتشف، قام برمي القنبلة وسط الحشد. كان هذا، الأيام الأولى من شهر رمضان، التفجيرات المرتقب.

الرئيس المنزعج، زار مباشرة ضحايا الإعتداء، و أطل على الشاشة، قائلاً أن لا بديل عن سياسة المصالحة.

أقواله المأثورة

1. بعد مشاكل حرية التعبير ما لازم تشككونا للامريكان (لا داعي لشكوتنا أمام الأمريكان)
2. أرفع راسك يا با (ارفع رأسك يا أبي) (والد الرئيس بوتفليقة متوفي)

خاتمة

لقد حاولت في هذا البحث المتواضع إبراز تاريخ هذه الأمة والوقوف عند اللحظات الحاسمة التي مرت بها والتي عرفت في أبنائها المجاهدين كيف تنجو وتمر بسلام من أكثر المؤامرات والدسائس مكرراً. والجزائر التي تركها أجدادنا أمانة في أعناقنا فكان منهم تحريرها والإرساء بها إلى شاطئ الأمان و كان علينا حمايتها والتصدي لكل شر محقق بها وحمل الشعلة وإكمال طريق البناء والتشييد والانتقال بها من دائرة التخلف الى مسابقة الركب الحضاري. وإذا أردنا تحقيق هذه الأهداف وجب علينا العمل المتواصل والتعاون البناء ونبذ كل أشكال العنف والإرهاب.